

The Impact of Informal Actors on Public Policy-Making: Political Parties in Algeria as a Model

Mufedah Ali Albrnani^{1*} Ahmed Makzom Arazghi², Aboubakr Hadeeyah Almahrouq³

^{1,2,3}Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce - Zliten, Asmarya Islamic University Libya

*Email (for reference researcher): mufedahalbrnani@gmail.com

أثر الفواعل الغير الرسمية في صنع السياسة العامة (الأحزاب السياسية في الجزائر (نموذج)

مفيدة علي البرناني^{1*}، أحمد مخزوم الرازقي²، أبوبكر هدية المحروق³
^{1,2,3}قسم العلوم السياسية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة، زلتن، ليبيا

تاريخ الاستلام: 2026-01-05، تاريخ القبول: 2026-02-20، تاريخ النشر: 2026-02-23.

المخلص

تتناول هذه الدراسة دور الفواعل غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة، مع التركيز على تجربة الأحزاب السياسية في الجزائر كنموذج للدراسة. تنطلق الإشكالية من اعتبار السياسة العامة جوهر العملية السياسية والمؤشر الحقيقي لفعالية النظام، حيث لم تعد هذه العملية حكراً على المؤسسات الرسمية للدولة، بل أصبحت نتاجاً لتفاعل معقد تشارك فيه الأحزاب وجماعات الضغط والرأي العام. وقد سعى البحث من خلال منهجه الوصفي التحليلي والمقرب المؤسساتي إلى تفكيك الإطار المفاهيمي للسياسة العامة وخصائصها، متبعاً مراحل تطورها من صياغة المشكلة إلى التنفيذ والتقويم. وبالتركيز على السياق الجزائري، تتبع الدراسة التحول التاريخي من الأحادية إلى التعددية الحزبية، محللة خارطة السياسة السياسية بتياراتها الوطنية والإسلامية والعلمانية. وخلصت الدراسة إلى أن تأثير الأحزاب الجزائرية في رسم السياسات العامة لا يزال يواجه تحديات بنوية مرتبطة بهيمنة السلطة التنفيذية، وظاهرة "الأحزاب الشخصية" المرتبطة بالكاريزما الفردية، مما أدى إلى ضعف مؤسساتي وانشقاقات داخلية حدت من قدرة هذه الأحزاب على التأثير الفعلي في مخرجات النظام السياسي، ليظل دورها مرهوناً بطبيعة التوازنات القائمة ونوع السياسة المراد تنفيذها.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، صنع القرار، الفواعل غير الرسمية، الأحزاب السياسية، النظام السياسي الجزائري.

Abstract

This study examines the role of informal actors in the public policy-making process, focusing on the experience of political parties in Algeria as a model. The research problem stems from the premise that public policy is the core of the political process and a true indicator of a system's effectiveness; it is no longer the exclusive domain of formal state institutions but rather the result of a complex interaction involving parties, interest groups, and public opinion. Through a descriptive-analytical approach and an institutional framework, the study deconstructs the conceptual basis of public policy and its characteristics, tracing its stages from problem formulation to implementation and evaluation. Focusing on the Algerian context, the research tracks the historical transition from a one-party system to political pluralism, analyzing the political landscape across its national, Islamist, and secular currents. The study concludes that the influence of Algerian political parties on policy-making still faces structural challenges related to the dominance of the executive branch and the phenomenon of "personalized parties" centered around individual charisma. These factors have led to institutional weaknesses and

internal fragmentations that limit the actual impact of these parties on political system outputs, leaving their role contingent on existing power balances and the specific nature of the policy being implemented.

Keywords: Public Policy, Decision-Making, Informal Actors, Political Parties, Algerian Political System.

المقدمة

تعد عملية صنع السياسة العامة جوهر العملية السياسية و احد أبرز مؤشرات فعالية النظام السياسي و قدرته على الاستجابة لمطالب المجتمع و تطلعاته . و رغم ان هذه العملية ترتبط تقليديا بالهيئات الرسمية كالسلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية، إلا أن حقيقة المشهد السياسي المعاصر تظهر تدخلا كبيرا و مؤثرا للفواعل غير الرسمية ، و التي تشمل الأحزاب السياسية، و جماعات المصالح ، و منظمات المجتمع المدني ، و غيرها . و هذه الفواعل تساهم بشكل فعال في مختلف مراحل صنع السياسة العامة.

و في السياق الجزائري ، و رغم اعتماد التعددية الحزبية منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي ، لا تزال فعالية الأحزاب السياسية في التأثير محل نقاش ، خاصة في ظل هيمنة السلطة التنفيذية و بعض العوامل المؤسسية الأخرى . و تطرح هذه الدراسة التساؤل الآتي:

ما الدور التي تلعبه الأحزاب السياسية الجزائرية باعتبارها فاعل غير رسمي في صنع السياسات العامة و من خلال هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات :

ما المقصود بالسياسة العامة و ماهي أهم مراحلها ؟

من هم الفواعل غير الرسمية؟ وكيف يؤثرون في صياغة السياسات؟

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح الفرضيات الآتية :

تصنع السياسة العامة وفقا لتوجهات و اهتمامات الفواعل الغير رسمية

تأثير الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة مرهون بالنشاطات و الادوار التي تقوم بها هذه الفواعل

للأحزاب السياسية الجزائرية دور في التجنيد السياسي للمساهمة في صنع السياسة العامة و لكنه تأثير مشروط و محدد يختلف باختلاف طبيعة الحزب و نوع السياسة العامة .

أهداف الدراسة

فهم الإطار المفاهيمي الذي يحكم العلاقة بين الفواعل غير الرسمية ، و تحديدا الأحزاب السياسية ، و عملية صنع السياسة العامة .

محاولة لمعرفة أهم و أبرز الفواعل الغير رسمية و مدى قوتها و تأثيرها في رسم السياسة العامة

تحليل آليات التأثير التي تستخدمها الأحزاب السياسية الجزائرية للتأثير على السياسات العامة .

أهمية الدراسة

يكتسب موضع أثر الأحزاب السياسية في الجزائر كإحدى الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة أهمية علمية و عملية

من الناحية العلمية تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية و العربية التي تتناول العلاقة المعقدة بين الفواعل الغير الرسمية (خاصة الأحزاب) و عملية صنع السياسة العامة .

أما من الناحية العملية توفر تصورًا يمكن أن يفيد صانعي القرار في استيعاب تأثير الفواعل الغير الرسمية و توظيفها بفعالية .

مناهج و مقتربات الدراسة

المنهج التاريخي : استندت الدراسة إلى المنهج التاريخي لفهم المراحل التي مرت بها السياسة العامة في مختلف مراحل تطورها ، مع التركيز على الاحداث و التطورات التي شهدتها الفواعل غير رسمية و دورها في رسم السياسة العامة.

المنهج الوصفي التحليلي: يعتمد المنهج الوصفي التحليلي على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، مع وصف دقيق لخصائصها و مميزاتها، و يبرز تطبيق هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على ظاهرة تنامي أدوار الفواعل غير رسمية،

وتأثيرها المتزايد على الدول، لا سيما فيما يتعلق بعملية صنع السياسة العامة، إضافة إلى ذلك، تتناول الدراسة خصائص هذه الفواعل وآليات عملها بشكل مفصل .

المقرب المؤسساتي : تعني هذه المقاربة بالنظر إلى السياسة العامة كنتاج لعمل المؤسسات القادرة على التأثير في العملية السياسية، ولقد تم الاستناد إلى هذه المقاربة في تحليل دور الفواعل غير الرسمية بوصفها مؤسسات مؤثرة . بهدف تحديد فاعليتها، و قوة تأثيرها، وطبيعة التفاعلات القائمة بينها.

حدود الدراسة :

الحدود العلمية : اقتصر البحث على دراسة ثلاثة متغيرات أساسية وهي : السياسة العامة، الفواعل الغير رسمية، الاحزاب السياسية في الجزائر، و ذلك للتعمق في كل متغير و لدراسة العلاقة بين كل متغير وآخر .
الحدود المكانية : يهتم هذا البحث براسة دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة، أي أنه يختص بمجال محدد هو الاحزاب السياسية، علي أن يتم تحديدها مكانيا بالدراسة و التحليل في دولة الجزائر .

الدراسات السابقة:

إن بناء هذه الدراسة جاء بعد الاطلاع على دراسات سابقة أولت اهتماما واسعا لموضوع السياسة العامة و الفواعل المؤثرة فيها، و من بين هذه الدراسات و الأفكار نذكر :

1 - جيمس أندرسون في كتابة صنع السياسة العامة، المترجم من طرف الأستاذ عامر الكبيسي، و بين فيه أن السياسة العامة لم تعد مجرد خطط إرشادية آنية، و إنما حوصلة لمجموعة من القوى الفاعلة في النظام السياسي سواء كانت رسمية أو غير رسمية، و ذلك عبر جميع مراحل السياسة العامة .

2 - كنزة حشايشي، " دور الفواعل اللولائية في صنع السياسة العامة " مذكرة ماجستير في العلوم السياسية / 2015)، (2014

و قد حاول الباحث في هذه الدراسة الإشارة إلى الفواعل غير دولائية و أهم الادوار التي تؤديها في حقل السياسة العامة، مع إشارة خاصة لدور المنظمات الغير حكومية و الشركات المتعددة الجنسية كفواعل جديدة لصنع السياسة العامة .

3 - مهدي زغرات، " دور الفواعل الغير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر. (2013/ 2014) ، " و التي أبرزت فيها دور المؤسسات السياسية لأنظمة السياسية في صنع السياسة العامة و أنواعها و تنفيذها .

هيكلية الدراسة :

المبحث الأول : يتمحور حول الإطار المفاهيمي و النظري لسياسة العامة من خلال نشأة و التطور و مراحل السياسة العامة و تقويمها.

المبحث الثاني : يتمحور حول اهم الفواعل الغير رسمية الصانعة لسياسة العامة

من خلال التركيز علي أنواعها و تكوينها و دورها في صنع السياسة العامة و المتمثلة في الاحزاب السياسية و جماعات الضغط و الرأي العام.

المبحث الثالث : يتمحور حول دور الاحزاب السياسية في الجزائر في صنع السياسة العامة من خلال التركيز علي الخارطة التاريخية للأحزاب في الجزائر و أهم المعوقات التي تواجه أحزاب السياسية في السياق الجزائري .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة العامة

المطلب الأول: ماهية السياسة العامة

تحديد مفهوم السياسة العامة يعد عملية معقدة خاصة في ظل تجاوزها إلى دور الدولة كفاعل أساسي وحيد. فقد أصبحت عملية تشاركية تشمل مختلف الفواعل بدءا من تنظيمات المجتمع المدني، مرورا إلى القطاع الخاص، و صولا إلى تأثير الظروف البيئية التي تلعب هي الأخرى دورا مهما في هذه العملية. (كنزة حشايشي 2015) .

ويميل بعض الباحثين إلى تعريف السياسة العامة من منظور الحكومة، حيث إنهم يصنفون السياسة العامة على أنها وظيفة أساسية من وظائف الحكومة، وتخصص أصيل من تخصصاتها، فمن هؤلاء الباحثين (جارد روز) الذي عرفها بأنها " سلسلة من الأنشطة الحكومية المترابطة قليلا أو كثيرا وليست على أن نتائجها تؤثر على من تهمهم مستقبلا و ليست قرارات منفصلة " (السائح، 2016، ص 154) .

و عرف توماس داي السياسة العامة (اختيار الحكومة للقيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام بعمل ما) (مها حسين , 2018 , ص 5,6).

و يري روبرت إيستون السياسة العامة بأنها " العلاقة بين الوحدة الحكومية و بيئتها" أما كارل فديريك فيعرفها بأنها " برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة و المحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلي هدف أو لتحقيق غرض مقصود " (اعراج سليمان , 2011 , ص 27).

و على نفس المنوال سار بعض الكتاب العرب الذين حاولوا تحديد مفهوم السياسة العامة , و على رأس هؤلاء الباحثين (خبري عبد القوي) الذي عرفها بأنها " تلك العمليات والإجراءات السياسية و غير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها و أسس المفاضلة بينها , تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة " (ثامر كامل الخزرجي , 2004 , ص 28).

و يعرفها علي الدين هلال بأنها " مجموعة القواعد و البرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين و يتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها: القوانين و اللوائح و القرارات الإدارية و الأحكام القضائية" (سلمه , 2019 , ص 17).

فالملاحظ على هذه التعريفات أنها تناولت السياسة العامة من منظور سياسي بحث متضمنة بذلك عناصر القوة و العنف والإكراه و أنها تضم أطراف و فاعلين متعددين سواء كانوا حكوميين أو غير حكوميين ، و أنها عملية مركبة متشعبة معقدة يتخللها مساومات ، اتصالات ضغوطات ، و أنها تعبر عن قيم و ايديولوجيات و تفضيلات النخبة الحاكمة ، مستخدمين بذلك عبارة صنع السياسة العامة و ما تضمنه من معنى قوي يعبر عن خبايا العملية السياسية . (بورياح سلمه , 2019 , ص 17). بناء علي ما سبق يعرف الباحث السياسية العامة على أنها دراسة تستهدف تحقيق غايات محددة، يتبعها مجموعة من الاجراءات و القرارات المنظمة التي تهدف لتصدي لمشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته و مطالبه الواضحة بما يخدم المصلحة العامة.

المطلب الثاني : خصائص السياسة العامة و عناصرها

أولاً : خصائص السياسة العامة

من تعريف السياسة يمكن أن نستنتج مجموعة من الخصائص التي تميزها عن بقية القرارات الحكومية و هي:

1. السياسة العامة هي فعل حكومي .

تمثل السياسة العامة الخيارات التي تتبناها الحكومة و الأنشطة الرسمية المستمرة و المتطورة التي تنفذها المؤسسات فالحكومة هي المسؤولة عن تبني سياسة عامة معينة للتعامل مع قضية مجتمعية محددة ، و يتم من خلال إصدار قوانين أو تشريعات ذات صلة (فضيلة , 2019 , ص 12) .

2. السياسة العامة تتم في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية.

هذا الإطار التنظيمي يتمثل في النظام السياسي و الإداري للدولة الذي يشمل جميع مؤسسات الحكومة الرسمية و غير الرسمية (الحسين، 2002، ص 21) بمجرد إصدار و إقرار السياسة العامة ، ويسن قانون أو مرسوم ينظم السلوكيات أو الأفعال ، و ترتبط هذه الخاصية بشكل وثيق بعملية تنفيذ السياسة العامة (حشاشي، 2015 ، ص 23) .

3. السياسة العامة تؤثر في تخصيص الموارد الاقتصادية.

لا يمكن الحديث عن سياسة عامة دون وجود موارد مخصصة لها . و على الرغم من أهمية السياسات الرمزية في بعض الحالات، إلا أن السياسة العامة لا تعد سياسة فعالة إذا لم يتم تنفيذها فعلياً و اعتماد موارد لتطبيقها (الحسين، 2002، ص 22).

4. السياسة العامة نشاط هادف و مقصود.

تتميز السياسة العامة أهداف واضحة تهدف لتحقيق المصلحة العامة. و بذلك يجب أن تكون هذه السياسات واقعية قابلة لتطبيق، إذ يعد التوازن بين الاحتياجات و الإمكانيات المتاحة عاملاً أساسياً. وبالتالي فهي ليست سياسات عشوائية بل تخضع للتخطيط المدروس. (فضيلة، 2019، ص 13) .

5. السياسة العامة استجابة واقعية و نتيجة فعلية

تعكس السياسة العامة القضايا الواقعية و الاحتياجات الملحمة للمجتمع، و ينبغي أن تكون نتائجها و مخرجاتها قابلة للتطبيق لتلبية متطلبات المواطنين. و لا يجب أن تكون عبارة وعود مبهمه، أو غير قابلة للتنفيذ ، مثل إعلان الحكومة عن نيّتها اتخاذ

خطوات مستقبلية دون بدء خطوات عملية على أرض الواقع. فالسياسة العامة تمثل التزاما يتمثل في ترجمة مطالب الأفراد على خطوات جادة تؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة. (حشايشي، 2015، ص 23).

6. السياسة العامة توازن بين الفئات و الجماعات المصلحية

السياسة العامة تسعى لتحقيق توازن بين مختلف الفئات والجماعات ذات المصالح، حيث تعكس في الأنظمة التعددية والديمقراطية مزيجا من تفاعلات الأحزاب، وجماعات المصالح، والمؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية. في هذا السياق، يتم صياغة السياسة العامة من خلال التفاوض والمساومة بين جهات النظر المتباينة. (الحسين، 2002، ص 23).

7. السياسة العامة يمكن ألا تعلن و لا تؤطر بقانون أو نظام

يمكن السياسة العامة أن تبقى غير معلنة أو غير مصاغة ضمن إطار قانوني أو تنظيمي وفقا لتعريف "داي" (السياسة العامة هي ما تفعله الحكومات وما لا تفعله ضمن مجال معين) بناء على ذلك، قد يعتمد فإنه صانعو القرار نهج عدم التدخل عبر اتخاذ قرار واضح بالحياد أو إرسال إشارات إلى المؤسسات نحو الخيارات المفضلة. (فضيلة، 2019، ص 14).

8. السياسة العامة تسعى لتحقيق ثلاثة محاور رئيسية :

- تعزيز بناء الدولة وترسيخ سيادتها.
- وضع الأسس الفكرية والآليات الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة.
- معالجة المشكلات الحالية أو المتوقعة بهدف ضمان استقرار المجتمع وحماية حقوقه، وتعزيز التكامل والتناسق بين مختلف الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي تعرف هوية الدولة وتحفظ مقوماتها البيئية. (سليمان، 2011، ص 28).

ثانياً: عناصر السياسة العامة

1- المطالب والاحتياجات: وهي الإجراءات التي تلزم الجهات العامة أو الخاصة بالحصول عليها أو انجازها من قبل موظفي الدولة الرسميين فيما يتعلق بقضية أو مشكلة معينة. كما تشمل ما يتم طرحه على علي طاولة السياسة في الحكومة من قبل الأفراد والمواطنين بغض النظر عن هويتهم وأجناسهم وانتمائهم، تمثل هذه المطالب الاحتياجات الاجتماعية المختلفة التي تختلف طبيعتها حيث قد تتضمن رغبة المواطنين أو المرشحين في أن تقوم الحكومة باتخاذ إجراءات محددة. (السائح، 2016، ص 159).

2- القرارات السياسية: هي الإجراءات والتوجيهات التي تصدرها الجهات الرسمية، وتعكس الإرادة الحكومية في التعامل مع المطالب المختلفة، سواء كان ذلك برد فعل إيجابي أو سلبي. تتضمن هذه الإجراءات إصدار القرارات وصياغة الأطر التشريعية التي تأخذ شكل القوانين أو الأوامر المباشرة للتنفيذ والتطبيق الفوري. كما تشمل وضع اللوائح الإدارية والقواعد التنظيمية التي تُوجّه أداء الإدارة وتساهم في تنظيم عملها. (فضيلة، 2019، ص 16).

3- إعلان مستويات السياسة العامة: مثل الخطابات والإعلانات الرسمية، أو التفسيرات والتصريحات الحكومية العامة الموجهة للمجتمع أو الجهات المعنية، وسيلة للتعبير عن توجهات الحكومة ونيّاتها في تحقيق أهدافها. كما تسلط الضوء على الموقف الحكومي الواضح تجاه القضايا المطروحة مثل التلّوج، الجريمة، البطالة وغيرها من التحديات. (زغرات ، 2014، ص 21).

4- مخرجات السياسة: هي المؤشرات الملموسة الناتجة عن تطبيق السياسة العامة، والتي تتجسد في القرارات والسياسات التي يلاحظها المواطنون من خلال الإجراءات الحكومية. هذه المؤشرات تركز على النتائج الفعلية ولا تشمل الوعود أو النوايا التي قد تُعلن. وفي بعض الحالات، قد تكون النتائج المحققة بعيدة عن المتوقع أو مختلفة عما تم التخطيط له أو مما ورد في نصوص السياسة العامة نفسها. (النعمي، 2016، ص 160).

5- آثار السياسة العامة: تعكس السياسة العامة بشكل واضح الأثر الذي تتركه على المجتمع، سواء من خلال تحقيق القبول والرضا أو مواجهة الرفض والاستنكار. وقد تكون نتائج هذه السياسات مقصودة أو غير مقصودة، حيث تحمل كل سياسة تأثيرات محددة تختلف في طبيعتها. فإذا كانت السياسة ناجحة وإيجابية، فإنها تساهم في تحقيق المصلحة العامة ورضا المجتمع، أما إذا أثرت سلباً وأدت إلى نتائج غير مرغوبة، فلا بد من وضع سياسات جديدة لمعالجة تلك الآثار وإعادة التوازن. على سبيل المثال، السياسة المتعلقة برفع الأجور قد تكون فعالة إذا حققت رضا الموظفين من حيث الرواتب والامتيازات والحوافز. أما في حال تم تطبيقها بصورة شكلية فقط دون الاستجابة الفعلية لمطالب العاملين، فقد تقابل بالرفض والتسبب في تجدد الإضرابات. لذا تصبح آثار السياسة العامة معياراً أساسياً لتقييمها وتحليلها بهدف التأكد من تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها. (طليب، 2007، ص 22).

المطلب الثالث : مراحل السياسة العامة

من المواضيع التي أثارت نقاشًا كبيرًا في مجال دراسات السياسة العامة هي قضية الترتيبية المعتمدة في كل مرحلة من مراحل إعداد وتنفيذ السياسة العامة، حيث تتناول جوانب العملية التخطيطية والتنفيذية. تختلف الإجراءات المتبعة أثناء عملية صنع السياسة العامة اعتمادًا على طبيعة النظم السياسية، خصوصًا في الجوانب التفصيلية المرتبطة بذلك. (السطي والدرسي، 2022، ص7) ومع ذلك، يمكن تحديد إطار عام يوضح الخطوات الأساسية التي تشكل منهجية لصنع السياسة العامة، وهي كما يلي:

المرحلة الأولى صياغة المشكلة : تعد هذه المرحلة ذات أهمية بالغة، إذ تؤثر بشكل كبير على جودة الحلول المقدمة للمشكلات، كما تنعكس على طبيعة النتائج المرتقبة. بناءً على تعريف المشكلة، يتم التركيز على قضايا معينة وتجاهل أخرى، إضافة إلى تحديد طبيعتها، هل هي محلية أم وطنية. ويُعرف مصطلح المشكلة هنا كحالة أو وضع ينتج عنه حالة عدم رضا عام أو احتياجات تستوجب الاستجابة من خلال حلول تقدمها الأجهزة الحكومية.

إن تحويل قضية ما إلى مشكلة تنصدر اهتمامات صانع القرار يتطلب النظر إليها كإحدى المشكلات التي تدخل ضمن صلاحيات الحكومة للتعامل معها. ويرتبط هذا الأمر مباشرة بطبيعة النظام السياسي والاجتماعي للدولة، حيث يحدد الإطار العام للحكومة نطاق القضايا التي يمكن أن تتخذ بشأنها قرارات. هذا بالإضافة إلى تأثير الموارد المتاحة ومستوى التنمية الاقتصادية. كما أن الهيكل السياسي والإداري للدولة يلعب دورًا كبيرًا في تحديد ما إذا كانت المشكلة تخضع لاختصاص الدولة أم لا، ومتى يجدر التدخل، وبأي آليات. علاوة على ذلك، يلعب التغيير الاجتماعي دورًا أساسيًا في بلورة تعريف المشكلة.

من زاوية أخرى، عند تعريف المشكلة العامة يجب دراسة علاقتها بأسبابها بشكل دقيق، نظرًا لأهمية التعرف الكامل على الأسباب في إطار عملية الحل. ومن الخصائص الأساسية التي تميز المشكلات العامة ما يلي:

تأثيرها يكون واسع النطاق ويطول قطاعات وأعدادًا كبيرة من الناس، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

1- في سياق صنع السياسات العامة، تتنافس التعريفات المختلفة للمشكلة ضمن النظام السياسي.

أما تصنيفات المشكلات العامة فهي متعددة، فمنها المشكلات الموروثة والمستحدثة، ومنها القضايا المجردة وأخرى الموضوعية. جدير بالذكر أن المشكلات التي تحتاج إلى تحليل بهدف صياغة السياسات العامة تبقى متأثرة بالأفكار والمفاهيم السائدة في البيئة المحلية، مما يجعل من الصعب فصلها بشكل كلي عن السياق الثقافي والاجتماعي المحيط بها. (سليمان، 2011، ص31).

2- الأجندة السياسية أو جدول الأعمال: تعاني الحكومات من تحديات اجتماعية متعددة يصعب حلها دفعة واحدة، بغض النظر عن توفر الموارد المادية والبشرية. لذلك، تلجأ إلى تصنيف القضايا والمطالب الأكثر أهمية للمجتمع بناءً على الضغوط التي يمارسها النظام السياسي بواسطة مؤسساته المختلفة، مثل جماعات المصالح، ومؤسسات المجتمع المدني، والمستفيدين المباشرين. تُدرج هذه القضايا في قائمة تُعرف بجدول أعمال السياسة العامة أو أجندة سياسة الحكومة، والتي تستدعي نقاشًا عمليًا يؤدي إلى اتخاذ قرارات رسمية تتناسب مع تلك المطالب المطروحة. تُحدد هذه الإجراءات لتنفيذ القرارات أو الالتزام بتنفيذها خلال فترات زمنية معينة. (السطي والدرسي، 2022، ص7).

3- صياغة السياسة العامة: تمثل عملية صياغة السياسات في إعداد المسودات من قبل السلطة التشريعية أو وضع القواعد والأنظمة الإدارية الجديدة التي تسعى لتطبيق المبادئ على أرض الواقع. رغم أنها مهمة فنية وإجرائية، إلا أنها تحمل أهمية قصوى لأنها تحدد مضمون السياسة وإطارها العام، وتعكس حصيلة الجهود والنقاشات التي سبقتها. تكمن أهمية صياغة السياسة العامة أيضًا في أن إدراج أي نص أو عبارة ضمن أي قانون أو لائحة يعتبر أكثر سهولة مقارنة برفعه أو تعديله بعد إقراره. فقد يُدرج النص في التشريع بسهولة، وربما حتى دون قصد واضح وراء ذلك، إلا أن إزالة النص أو تغييره لاحقًا قد تواجه تحديات وصعوبات شديدة، مما يجعل عملية الصياغة في غاية الحساسية والدقة. (النعيمي، 2016، ص164).

4- تبني وتنفيذ السياسات العامة: هذه المرحلة تتطلب البدء بتنفيذ السياسة أو البديل الذي تم اختياره عمليًا. بمجرد الانتهاء من صياغة السياسة وإقرارها، تُصبح المقترحات والمشروعات واللوائح المعبرة عنها جزءًا من السياسة العامة. هذه السياسة تكون قد حظيت بقبول الأطراف المعنية كافة، بعد اختزال الخلافات وتسوية التباينات بشكل توافقي يرضي الأغلبية. وحتى لو لم تحظ بإعجاب فئة قليلة، فإنها تُعتبر معتمدة ومؤهلة للتنفيذ الفعلي. (السطي والدرسي، 2022، ص7).

المبحث الثاني: الفواعل غير الرسمية

المبحث الثاني: الفواعل غير الرسمية و دورها في صنع السياسة العامة

هي مؤسسات غير رسمية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية عن الحكومة، وتهدف إلى تحقيق غايات إنسانية، ظهرت هذه المؤسسات لتضطلع بدور تكميلي مع الدولة في أداء بعض المهام. وقد ازدادت أهميتها نظراً لدورها المؤثر على المستويين المحلي والدولي في صياغة السياسات والتأثير على صناعات القرار (شيباني، 2015، ص18) هذا الدور ينبع من القوة التي تمتلكها هذه الجهات ، وليس من الصلاحيات التي الممنوحة لها. (الموحد، 2019، ص50) وأهم هذه الفواعل هي: المطلب الأول : الأحزاب السياسية .

أولاً : مفهوم الأحزاب السياسية

تعد الأحزاب السياسية أحد أهم الركائز المؤثرة في كفاءة النظام السياسي وضمان استمراريته، حيث تُشكل حجر الزاوية في الأنظمة الديمقراطية نظراً لدورها الهام في إحياء الحياة السياسية وصياغة السياسات. وقد تنوعت التعاريف التي تناولت مفهوم الأحزاب السياسية نتيجة لاختلاف وجهات النظر والاجتهادات بين الباحثين. فيما يلي نستعرض بعض التعاريف لهذا المفهوم:

يعرف الدكتور حسان العاني الحزب السياسي بأنه " مجموعة من الأفراد يجمعهم فكرة معينة تدفعهم إلى العمل المتواصل في سبيل استلام السلطة أو المشاركة في السلطة، بهدف تحقيق أهداف معينة " (وفقاً لولد محمد زهره وتيورتي، 2016، ص16).

أما موريس دو فرجي، فيرى أن الحزب السياسي " ليس مجموعة فحسب وإنما عدد من المجموعات أي تجمع مجموعات صغيرة منتشرة على مستوى البلد و مرتبطة بمؤسسات تنسيقية" (زغرات، 2014، ص60).

يمكن النظر إلى الأحزاب السياسية من زاويتين مختلفتين :

المنظور الليبرالي: يري في الحزب السياسي جماعة من الأفراد المعبرة عن القضايا الكبرى التي تتنافس على المناصب الانتخابية ، فالحزب هو تجمع حر لفريق من هيئة الناخبين في مجتمع ديمقراطي يلتقي أعضاؤه على مبادئ و مواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا للمجتمعة. (ولد محمد زهره و تيورتي، 2016، ص 16)

المنظور الماركسي: ينطلق من أن الحزب السياسي هو عبارة عن أداة في يد الطبقة وهي تضم مجموعة من الناس يربطها ببعضها مصالح اقتصادية في المقام الأول، ونحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح و الثورة. (الموحد، 2019، ص 51).

ثانياً: نشأة الأحزاب السياسية.

نشأت الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث عبر طرق وأساليب متعددة. ومع ذلك، يُعزى ظهورها غالباً إلى انتشار الديمقراطية، وتوسيع قاعدة الناخبين، واعتماد نظام التصويت العام، فضلاً عن تعزيز دور البرلمانات ودعم مراكز القوة السياسية. وفي هذا الصدد يري موريس دو فرجي أن هناك شكلين لنشأة الأحزاب السياسية:

1 - الأحزاب ذات الأصل البرلماني الانتخابي (داخلية النشأة)

ويشير مفهوم الأحزاب ذات الأصل البرلماني الانتخابي إلى تلك الأحزاب التي نشأت وتطورت نتيجة تكوين المجموعات البرلمانية، يليها تشكيل اللجان الانتخابية، ومن ثم إقامة روابط دائمة بين هذه التنظيمات .

ويرى موريس دو فرجي أن التقارب بين المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية، وما تبعه من تنسيق مستمر، كان الأساس الأول الذي أدى إلى ظهور الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث. وهذا ما أطلق عليه دو فرجي مصطلح الأصل الانتخابي البرلماني للأحزاب السياسية، الذي يُعد الشكل الأول لنشأة الأحزاب السياسية.

2- الأحزاب السياسية ذات الأصل غير البرلماني الانتخابي (خارجية المنشأة)

ويطلق على الأحزاب التي نشأت خارج إطار البرلمانات والعمليات الانتخابية اسم الأحزاب السياسية ذات الأصل غير البرلماني الانتخابي. هذه الأحزاب غالباً ما تكون نتاجاً لنشاطات النقابات، الكنائس، الجماعات الدينية، أو الخلايا السرية. يظهر هذا النوع بشكل واضح في دول العالم الثالث، حيث أن غالبية الأحزاب السياسية في تلك الدول تأسست نتيجة لحركات التحرير أو لمقاومة الاستعمار، واستمر وجودها في السلطة بعد تحقيق الاستقلال. (شيباني، 2015، ص 20) .

ثالثاً: وظائف الأحزاب السياسية.

- 1- التعبير عن رغبات الجماهير: يتمحور حول توجيه الرأي العام وتشكيله من خلال كسب ثقة المواطنين عند ممارسة السلطة، أو الضغط على الحكومة في حال المعارضة بغرض تعزيز النفوذ (زغرات، 2014، ص 64).
- 2- تكوين واختيار النخب السياسية: يمثل الأحزاب والقوى السياسية قناة أساسية لاختيار النخب التي تتولى المناصب السياسية الهامة. (الموحد، 2019، ص 52).
- 3- تنظيم المعارضة: تُمكن الجميع من التعبير عن آرائهم، سواء المؤيدة أو المعارضة، ضمن إطار قانوني منظم. هذه الآلية تجعل المعارضة جزءاً لا يتجزأ من الديمقراطية والتعددية، حيث يُساهم الرأي العام في تطوير المعارضة وإحياء الرغبة في التغيير.
- 4- التوفيق الاجتماعي: تعبر عن طموحات ومطالب المجتمع بصورة سلمية، مما يساعد على تصريف طاقة العنف وتهدة الصراعات الاجتماعية، وتحويلها إلى منافسة ديمقراطية تضمن التداول السلمي للسلطة. (زغرات، 2014، ص 64).
- 5- المشاركة في صناعة القرارات والسياسات العامة ورقابة تنفيذها: يضطلع الحزب الواحد أو الحزب المسيطر في بعض الحالات بدور أساسي في المشاركة بعملية صنع القرارات وتنفيذها. ورغم اختلاف أهمية هذا الدور من حالة إلى أخرى، فإنه يعتمد على طبيعة الحزب كامتداد لأجهزة الدولة وأدواتها للتعبئة والسيطرة، أو كونه المؤثر الأساسي والمسيطر على تلك الأجهزة في بعض الظروف. (الشيباني، 2015، ص 22).

المطلب الثاني: جماعات الضغط.

أولاً: مفهوم جماعات الضغط.

جماعات الضغط هي تنظيمات تهدف إلى التأثير على صانعي القرار. تُعد هذه الجماعات كيانات غير رسمية تتألف من مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم مصالح مشتركة، وتسعى للضغط على المسؤولين لتحويل أهدافهم واحتياجاتهم إلى سياسات تتبناها الدولة. تسعى هذه الجماعات إلى توجيه السياسة العامة للدولة بما يتماشى مع مصالحها (الباتح، 2020، ص 3). وبذلك، يرتبط مفهوم الضغط ضمن هذه الجماعات ارتباطاً وثيقاً بالعمليات السياسية. (زبيري، 2021، ص 15).

و علي هذا الأساس تعرف جماعات الضغط "جماعة أو فئة لها مصالح مشتركة أو توجهات مشتركة، و في الغالب يكون لهذه الجماعة عمل أو مهنة واحدة تسعى إلي التأثير في السياسات العامة حفاظا على مصالحها أو تأكيدا لتوجهاتها و ليس من أهدافها تحمل مسؤولية مباشرة في الحكم " (شيباني، 2015، ص 24_23).

كما عرفها البعض بأنها " التنظيمات القائمة للدفاع عن مصالح معينة، و تمارس عند الاقتضاء ضغطا علي السلطات العامة، هدفها ليس الوصول إلي السلطة و انما للحصول على قرارات تخدم مصالح تلك التنظيمات " (صبراني، 2020، ص 2).

ثانياً: وظائف جماعات الضغط .

1- الجماعات الضاغطة كبديل عن الأحزاب السياسية: يمكن أن يبدأ الحزب السياسي عمله في مرحله الأولى كجماعة ضغط تهدف إلى توجيه السياسة العامة من خلال قوتها، حجم جمهورها، ونفوذها. تسعى هذه الجماعات إلى بناء علاقات مع الأحزاب السياسية لتحقيق أهدافها، إذ تدعم مرشحين محددين من داخل تنظيماتها أو من ذوي التوجهات التي تتوافق مع مصالحها، كما تعمل على تمويلهم لتعزيز تأثيرها. تمثل الجماعات الضاغطة أحياناً بديلاً وظيفياً للأحزاب السياسية، إذ يمكن للنقابات العمالية، على سبيل المثال، أن تساهم في تنسيق التعبير عن مطالب العمال. وتتمثل إحدى آلياتها في جمع هذه المطالب وتقديمها للحكومة، التي قد تعترف بهذه النقابات كجهة فاعلة تستحق الحوار والتشاور. عند مقارنة الجماعات الضاغطة بالأحزاب السياسية، نجد أوجه تشابه واختلاف عدة تتلخص في النقاط التالية:

من حيث الهدف: تتميز الأحزاب السياسية بأهداف شاملة تشمل الأبعاد السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية. في المقابل، تركز الجماعات الضاغطة عادة على أهداف اقتصادية خاصة، مع احتمال تناول قضايا أخرى إذا كانت تخدم مصالحها المباشرة. من حيث الوسائل: تعتمد الأحزاب السياسية على وسائل شرعية وعلنية لتنفيذ أنشطتها. أما جماعات الضغط، فإن أغلب وسائلها تُمارس في أغلب الأحيان بأساليب غير علنية وأحياناً تنسم بعدم الشرعية.

من حيث التنظيم: يتمتع الحزب السياسي بهيكل تنظيمي واضح ومحدد، بينما قد تفتقر بعض جماعات الضغط لهذا التنظيم الصارم.

من حيث الوظائف: يمتلك الحزب السياسي وظائف واضحة ومحددة مسبقاً، بينما تقتصر اهتمامات جماعات الضغط على القضايا المرتبطة مباشرة بمصالحها الخاصة.

من حيث الرقابة الجماهيرية: تخضع الأحزاب السياسية لرقابة الرأي العام والجماهير. أما جماعات الضغط، فهي تعمل بشكل أقل عرضة لتلك الرقابة.

2- وظيفة ضمنية للتكامل: تُمارس هذه الوظيفة بشكل غير مباشر من خلال الجمع بين أدوار ظاهرة وأخرى كامنة. تساعد الجماعات الضاغطة النظام القائم عبر تقنين وسائل المطالب وتوجيهها. فعلى سبيل المثال، قد تجد بعض النقابات العمالية نفسها مضطرة للتوصل إلى حلول وسط وتسوية بعض القضايا العالقة، ومنها اللجوء إلى الإضرابات. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تصادم بين القيادات داخل هذه المنظمات، خاصةً عندما تُعتبر الاتفاقيات التكاملية متعارضة مع مصالحها الأساسية.

3- وظيفة صياغة المطال: تلعب هذه الوظيفة دور الوسيط بين المجتمع والنظام السياسي. تقوم الجماعات الضاغطة بتحديد مطالبها وتوجيهها نحو المسؤولين السياسيين أصحاب القرار. تنتوع هذه المطالب بين الوضوح التام أو الشعارات العامة المنتشرة في الرأي العام، وقد تكون عامة تشمل الجميع، أو خاصة تتعلق بفئات محددة، أو تأخذ طابع التفاوض. تعتمد فعالية النتائج هنا على الأسلوب الذي تتبعه الجماعات الضاغطة، خاصة في ظل الصعوبة العملية التي تواجهها في إبراز أهمية المصالح وترجمتها إلى قرارات سياسية ملموسة. (زبيري، 2021، ص 18).

رابعاً: وسائل عمل جماعات الضغط .

تتجلى فاعلية جماعات الضغط من خلال الأدوات والأساليب التي تستخدمها لتحقيق أهدافها السياسية. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال بعضاً من هذه الوسائل:

1 - الإقناع أو الإخضاع: من بين أبرز الأساليب التي تعتمد عليها جماعات الضغط عند التعامل مع الجهات المستهدفة. يعتبر الإقناع الوسيلة الأساسية والأكثر شيوعاً، حيث يُستخدم الحوار والنقاش مع السلطات المختلفة، سواء كانت تشريعية، تنفيذية أو قضائية. تستعين الجماعات هنا بأدلة واضحة وبراهين مقنعة لدعم أفكارها ومطالبها بهدف التأثير على المعنيين وتحقيق تلاقح في الأفكار والرؤى. هذا النهج يُعد من الوسائل الديمقراطية المشروعة التي تحميها الدساتير، حيث تمنح الأفراد حرية إبداء الرأي والتواصل مع ممثليهم وقادتهم. أما في حالة فشل الإقناع، تتحول هذه الجماعات إلى خيارات أكثر حدة مثل التهديد أو الإخضاع، وقد تصل الأمور أحياناً إلى استخدام العنف، خاصة عندما تجد الجماعة نفسها بلا حلول سلمية للدفاع عن مواقفها أو حقوقها. بعض الجماعات ترى أن هذه السلوكيات أكثر فعالية لتحقيق أهدافها. التهديد يمكن أن يتم بشكل فردي أو جماعي باستخدام أدوات متنوعة تتراوح ما بين المادية والمعنوية.

2- دفع الأموال: يشكل الركيزة الأساسية لجماعات الضغط لتحقيق أهدافها، ويبرز أهميته بشكل خاص في الحملات الانتخابية التي تدعم من خلالها مرشحين ترى أن نجاحهم قد يساهم في تعزيز مصالحها. مثال على ذلك يمكن استنتاجه من الفضيحة الشهيرة "ووترغيت"، حيث قام منتجو الألبان بإنفاق مبالغ كبيرة لدعم حملة الرئيس نيكسون الانتخابية. على الرغم من الانتقادات التي طالبت تلك الجماعات، إلا أنها استمرت في لعب دور بارز؛ فالحملات الانتخابية للكونغرس عام 1974 شهدت إنفاق ما يزيد عن مليونين ونصف المليون دولار .

3- وسائل الإعلام واستمالة الرأي العام: تمثل أحد أهم الأدوات التي تستعين بها جماعات الضغط للتأثير واستمالة الرأي العام لصالح قضاياها. في عصرنا الحالي، ومع التطور الهائل لتكنولوجيا الاتصال مثل الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي التي لا تعرف حدوداً أو قيوداً، أصبح التواصل مع الأفراد أسهل وأسرع. كما أن القنوات الفضائية والصحافة المستقلة تلعب دوراً كبيراً في مساعدة هذه الجماعات على عرض أفكارها وإقناع المجتمع بدعمها. من خلال توجيه الرأي العام وتحريكه بذلك، تنجح الجماعات في كسب الجماهير، مما يؤدي لتأثير غير مباشر على المسؤولين لتحقيق أهدافها. (حمانى و لخضاري، 2019، ص 16).

المطلب الثالث: الرأي العام.

يعتبر الرأي العام ظاهرة سياسية اجتماعية معقدة وغير محددة في تعريف واحد، لأنه يمثل الاتجاهات العمة لأغلبية الناس في مجتمع معين حول قضية ما .

أولاً: تعريف الرأي العام.

يعرف الرأي العام بأنه " مجموعة الاتجاهات والمشاعر التي يكونها قطاع كبير من الناس في مسألة هامة وفي فترة معينة تحت تأثير الدعاية " (شيباني، 2015، ص 30)

الرأي العام هو العملية الناتجة من تفاعل الأفراد فيما بينهم في أي شكل من أشكال الجماعات، إزاء موضوع أو قضية معينة تكون موضوعاً للنقاش (ملاح وجدي، ص 119). كما يعتبر الرأي العام أنه رأي ذو تأثير معين انتهت إليه أغلبية جماعة معينة في وقت محدد تجاه مسألة ما تتعلق باهتماماتها بعد مناقشة وحوار مستفيضة (سمير وسالم، 2020، ص 13).

ثانياً: وظائف الرأي العام .

يعتبر الرأي العام إحدى الوسائل السياسية المؤثرة ضمن المشهد السياسي، حيث يسهم في توجيه طبيعة الممارسات السياسية. يتمثل دور الرأي العام في عدد من الوظائف الأساسية، من أبرزها:

- 1- التأثير على القرار السياسي: يُعد الرأي العام قوة مؤثرة في الدول الديمقراطية، حيث يتمحور اتخاذ القرارات المهمة حول توافق هذه القرارات مع ما يعكسه الرأي العام. بمعنى أن السياسات اليومية للحكومة يجب أن تكون إلى حد كبير متماشية معه. (ملاح وجدي، ص 200).
- 2- دعم الأفكار السياسية: يحظى الرأي العام بدور كبير في مساندة الأفكار الاجتماعية والسياسية داخل كل دولة. ويعتقد العديد من المختصين أن نجاح أي فكرة أو توجه سياسي أو اجتماعي يعتمد بشكل كبير على قوة الدعم المقدم من الرأي العام. العديد من القرارات السياسية أو التوجهات لم تتحقق لعدم قبولها شعبياً، وقد يجد صناع القرار أنفسهم في مواقف حرجة بسبب توقيت طرح بعض الأفكار التي قد لا تنال القبول الفوري، لكنها قد تلقى دعماً لاحقاً بعد مرور الوقت .
- 3- التأثير على الانتخابات: تُتيح عمليات التصويت، خصوصاً في الدول الديمقراطية، فرصة اختيار القيادات السياسية وتحديد السياسات الوطنية النهائية. يتمتع الزعماء السياسيون بسلطتهم فقط ضمن الحدود التي يحددها ويقبلها الرأي العام (الأمين وابتسام، 2022، ص 357).
- 4- التجنيد السياسي: للرأي العام دورٌ بارزٌ في تحقيق التنمية السياسية من خلال خلق توازن في الوظائف السياسية وتعزيز المساواة عبر تنظيم المشاركة السياسية وزيادة كفاءة وفاعلية النظام السياسي (ملاح وجدي، ص 200).

المبحث الثالث: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر.

المطلب الأول: الخريطة الحزبية في الجزائر .

مرت الأحزاب السياسية في الجزائر بمرحلتين هما :

1- مرحلة الأحادية الحزبية: بعد حصول الجزائر على استقلالها عام 1962، استحوذ حزب جبهة التحرير الوطني على السلطة في البلاد، كونه الحزب الذي قاد الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي حتى تحقيق الاستقلال، الحلم الأكبر للشعب الجزائري. وبناءً على دستور 1976، لم يعد هناك أي منافس لجبهة التحرير الوطني في مجال العمل الحزبي، وأصبح الحزب الوحيد في البلاد. حددت الجبهة هدفها الرئيسي وهو تحقيق الاستقلال الوطني من خلال بناء دولة جزائرية ذات سيادة ونظام ديمقراطي اشتراكي، مع ضمان احترام الحريات الأساسية دون تمييز بناءً على الدين أو المعتقد. (فريطاس، 2022، ص 104).

في فترة رئاسة أحمد بن بلة (1962_1965) الذي عُدد أول رئيس للجمهورية الجزائرية بعد استقلالها، برزت التنافسات والصراعات حتى داخل الحزب نفسه من أجل الوصول إلى السلطة. عقب إعلان محمد خيضر استقالته من الأمانة العامة للحزب، تم تعيين بن بلة أميناً عاماً للجبهة في عام 1963. (بو لعناصر و حاروش، 2022، ص 642). واستمر في منصبه إلى أن أطاح به هواري بومدين في انقلاب عام 1965، عُرف لاحقاً "التصحیح الثوري" (فريطاس، 2022، ص 105). استغل بومدين خطاباً شعبياً مكّنه من تعزيز مكانته كزعيم بارز تركّزت السلطة بيده، حيث بات شخصية محورية في البلاد . قاد هواري بومدين حزب جبهة التحرير الوطني عملياً من خلال تعيين وفصل مسؤولي بغرض "تصحیح الأوضاع" (بو لعناصر و حاروش، 2022، ص 642). داخل التنظيم. استمر حكمه حتى وفاته في 17 ديسمبر 1978. بعد وفاته، دبّ الصراع حول من سيتولى السلطة إلى أن وقع الاختيار على الشاذلي بن جديد (1978-1989)، الذي استلم زمام الحكم في محاولة لتخفيف حدة الصراعات الداخلية داخل الحزب. (فريطاس، 2022، ص 105).

خلال فترة رئاسة الشاذلي بن جديد (1978-1989)، عُقدت أربعة مؤتمرات للحزب، تم خلالها تكليفه بمنصب الأمين العام واختياره كمرشح وحيد للرئاسة. سعى بن جديد إلى تعزيز قبضة الحزب ليستخدمه في مواجهة مراكز القوى داخل الجيش. ومع تصاعد الصراعات بين التيارات المحافظة والإصلاحية داخل النظام السياسي والحزب، علاوة على تدهور العلاقة بين الحزب وأجهزة الدولة، بات من الشائع تداخل الإدارة والأجهزة الأمنية في شؤون الجبهة الداخلية سواء على المستوى المركزي أو المحلي. (بو لعناصر و حاروش، 2022، ص 643).

2- مرحلة التعددية الحزبية: يُعتبر التحول من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية من أبرز الخطوات الإصلاحية التي أقدمت عليها السلطة في مسار تاريخ الجزائر. انطلقت هذه الإصلاحات مع إقرار دستور 23 فبراير 1989، (فريطاس، 2022، ص 104) الذي نصّت المادة 11 منه على "حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به". وقد جاء قانون الجمعيات السياسية لتوضيح هذا الإطار، مما أدى إلى تأسيس حوالي 91 حزباً سياسياً معترفاً به. إلا أن هذا العدد تقلص لاحقاً إلى 28 حزباً في عام 1997، ثم عاد ليرتفع مرة أخرى ليتجاوز 60 حزباً بحلول عام 2015. برزت في الساحة السياسية العديد من التيارات والأحزاب التي كانت تنشط سرّاً خلال فترة الأحادية، مستفيدة من الانفتاح السياسي والتحول نحو الديمقراطية. وقد طالبت هذه القوى بتطبيق الديمقراطية الفعلية والحد من احتكار السلطة من قبل نخبة سياسية عسكرية محدودة. (بولعناصر و حاروش، 2022، ص 643).

وأهم هذه الأحزاب هي :

1- أحزاب التيار الوطني: يمكن ملاحظة حزبين مهمين هما حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) و حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) يخضعان لصراعات داخلية بين النخب والأفراد. وتقتصر مهامهما بشكل أساسي على الدفاع عن السياسات العامة، إعداد قوائم المرشحين، وتجميع الناخبين في كل استحقاق انتخابي، وذلك مقابل منح وظائف سياسية وإدارية. (فضيلة، ص 81).

2- أحزاب التيار الإسلامي و يضم كل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، حركة مجتمع السلم و حركة النهضة .

3- الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) تأسست كحزب سياسي في مارس 1989، مرتكز في نهجها على القيادة الجماعية ومبدأ الشورى. حققت الجبهة نجاحاً كبيراً بحصولها على 55% من إجمالي البلديات في أول انتخابات محلية عام 1990 تعزز نفوذها بعد فوزها في الانتخابات التشريعية لعام 1991، حيث حصلت في الجولة الأولى على 47.27% من الأصوات. هذا التفوق أدى إلى انقسام الساحة السياسية بين من يدعو لمواصلة المسار الانتخابي ومن يطالب بإيقافه. في ظل هذا الانقسام، تدخل الجيش الوطني الشعبي وقام بإلغاء انتخابات 1992، مما تسبب في تصاعد المعارضة المسلحة بين الأطراف اعتباراً من عام 1993.

4- حركة مجتمع السلم ((HMS) تأسست الحركة بعد تحول "جمعية الإرشاد والإصلاح"، وأصبحت معتمدة كحزب سياسي في عام 1991. يهدف هذا الحزب إلى تحقيق رؤية لإقامة دولة إسلامية (غرات، ص 82) رغم معارضتها للسلطة في بعض الأحيان، شاركت الحركة في مؤسسات الدولة. كان لشخصية الزعيم المؤسس "محفوظ نحناح" تأثير كبير على عملية اتخاذ القرارات داخل الحزب. كما انخرطت الحركة في معظم الانتخابات البرلمانية، وشاركت بوزراء في عدة حكومات. بالإضافة إلى ذلك، خاض رئيس الحركة الانتخابات الرئاسية عام 1995.

يتغير محفوظ نحناح منذ تأسيس الحزب بشكل رسمي، بل حتى منذ نشأة الجماعة خلال الفترة السرية، حيث بقي زعيماً حتى وفاته عام 2003 عن عمر ناهز 61 عاماً. طوال ما يقارب أربعين عاماً، قاد الجماعة والحركة في السر والعلن. ترك نحناح وراءه جيلاً من القياديين الذين يتشابهون في العديد من الصفات والخصائص، مما جعل من الصعب بروز شخصية قيادية لافتة تكون محور اجماع الجميع. ومع ذلك، خلفه أبو جرة سلطاني، مما أحدث أول انشقاق داخل الحركة، التي انقسمت إلى قسمين. توالت بعدها الانقسامات، وبدأت الطاعة والولاء بالتلاشي، مما أدى إلى تراجع شعبية الحركة، وذلك بسبب ما كان يمثلته نحناح من قبول وتأثير في النفوس سواء لدى المناضلين أو غيرهم .

حركة مجتمع السلم لا تزال عالقة في ظل تأثير شخصية قائدها الأول الشيخ محفوظ نحناح. فعنصر الزعامة التقليدية يُعد مكوناً أساسياً في الممارسة الحزبية الإسلامية الجزائرية. وتراجع الأداء السياسي للأحزاب الإسلامية يفسر جزئياً بدخولها مرحلة ما بعد الزعامة التقليدية. هذا التحول دفع الأحزاب إلى العمل وفق منطق الإدارة والرئاسة بدلاً من الزعامة التقليدية. وفرض هذا المنطق الجديد على رؤساء الحركة التعامل مع إنجازات أنية مرتبطة بفترة رئاستهم بدلاً من المكاسب الكبرى والدائمة المتعلقة بالتواجد السياسي والاجتماعي للحركة (بولعناصر و حاروش ، 2022، ص 649).

أما بالنسبة لحزب النهضة الإسلامية، فقد حصل على الاعتماد الرسمي في ديسمبر 1990 تحت قيادة زعيمه عبدالله جاب الله. الحزب كان في صف المعارضة حين رفض إلغاء تشريعات ديسمبر 1991، ثم غيّر اسمه لاحقاً إلى حركة الإصلاح، لكنه تعرض لضغوط ومضايقات من النظام بسبب نشاطاته المكثفة. (زغرات ، ص 82) .

في عام 2004، ترشح جاب الله مجدداً لكنه مني بخسارة بحصوله على 4% فقط من الأصوات. ومع ظهور حالة عدم استقرار داخل حركته الجديدة، لجأ بعض القياديين إلى القضاء لانتزاع السيطرة عليه، ونجحوا بذلك بعد صدور قرار قضائي عن مجلس الدولة عام 2008 أخرج جاب الله رسمياً من رئاسة الحركة. (بشير، 2018، ص 9).

بعد هذا الانشقاق، تولى الحبيب آدمي رئاسة الحزب ولكنه استقال لاحقاً عقب تراجع أداء الحزب في الانتخابات البرلمانية لعام 2002، حيث انهار عدد نوابه من 34 نائباً إلى نائب واحد فقط. وفي الانتخابات التشريعية الأخيرة لعام 2007، حصل الحزب على 5 نواب فقط، ويتولى الآن فاتح ربيعي منصب الأمين العام للحركة. (معبود مريم، 2014).

5- أحزاب التيار العلماني: وتشمل حزب جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (فضيله، ص 81).

6- حزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) يعد من الأحزاب الجزائرية التي بدأت نشاطها السياسي قبل إقرار التعددية الحزبية، حيث كان يعمل في السر ويمارس نشاطاته بشكل أكبر في الخارج حتى عام 1989 (زغرات، ص82). لديه حضور قوي ونفوذ في منطقة القبائل، ومن أبرز مطالبه الاعتراف باللغة الأمازيغية. مع ذلك، التصاقه بقضية جهوية محددة ساهم في الحد من توسيع قاعدته الانتخابية. يتميز الحزب بمواقفه الراضة للتطرف الديني، كما يدعو إلى التداول السلمي على السلطة وتعميق الممارسة الديمقراطية في البلاد.

لحزب ارتبط بصورة كبيرة بالزعيم التاريخي آيت أحمد، ما يجعله مصنفاً ضمن الأحزاب ذات الطابع الشخصي. وقد خاض تجربة العصيان المسلح في منطقة القبائل، وهو تحرك تم احتواؤه من قبل الجيش، وكانت نتيجته إصدار حكم الإعدام بحق زعيمه آيت أحمد. بعد ذلك، استمر النشاط السياسي للجبهة في المنفى إلى أن عاد زعيمها إلى الجزائر بعد اعتماد التعددية السياسية وحصول الجبهة على الاعتماد الرسمي. في مذكرتها المقدمة للمجلس الأعلى للدولة في سبتمبر 1992، اقترحت جبهة القوى الاشتراكية عدة مبادئ أبرزها فصل الدين عن السياسة ومنع استخدام الدين لتحقيق أهداف حزبية، حيث ترى أن الدين والسياسة مجالان منفصلان. (معبود مريم، 2014، ص 156_155).

7- حزب العمال (PT) قد عُرف من خلال قيادته لويضة حنون التي اشتهرت بمواقفها الحادة وتصريحاتها الجريئة. تبنى الحزب خطاباً سياسياً معارضاً لسياسات الإصلاح ذات الطابع الليبرالي وتم اعتماده رسمياً في 21 مارس 1990. حصل الحزب في الانتخابات التشريعية لعام 1997 على 4 مقاعد، ليزيد حضوره تدريجياً بحصوله على 21 مقعداً في انتخابات 2002 ثم 17 مقعداً في انتخابات 2012.

يركز حزب العمال في برامجه السياسية على مجموعة من المحاور الرئيسية، أبرزها:

الدعوة إلى حوار سياسي شامل لتحقيق المصالحة الوطنية ورفع حالة الطوارئ، مع المطالبة بانسحاب الجيش بشكل كامل من الحياة السياسية وتعزيز التوازن بين السلطات.

الإصرار على نيل الحقوق السياسية الأساسية المعترف بها دولياً، سواء بشكل فردي أو جماعي.

الحفاظ على المؤسسات الوطنية الكبرى كملكية عمومية، مع رفض تسريح العمال والمطالبة بإمكانية تنازل بعض الشركات للعمال لضمان حقوقهم المهنية والاجتماعية. (نوري سمية، 2014، ص 85).

المطلب الثاني: دور الأحزاب في صنع السياسة العامة في الجزائر

تساهم الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة من خلال:

1- إن الحزب الذي يصل إلى موقع السلطة يصبح المحور الأساسي في صناعة السياسات العامة. فالعضوية الحزبية داخل البرلمان تلعب دوراً مهماً في صياغة التشريعات المتعلقة بهذه السياسات، حيث يصوت الأعضاء غالباً بناءً على مواقف أحزابهم وليس بصفاتهم الشخصية. وذلك يرجع إلى أن هذه السياسات تمثل برامج الأحزاب للحكم، وخياراتها للتنمية، ورؤيتها لمعالجة القضايا الحالية والمتوقعة. (إلهام، 2019، ص311-312).

2- تعتبر الأحزاب السياسية في الجزائر إحدى أدوات المشاركة السياسية للمواطن، وأحد قنوات الاتصال السياسي. فهي تعبر عن اهتمامات المواطنين وتسعى لتحقيقها من قبل الحكومة عبر الضغط الذي تمارسه على صناعات السياسات العامة الرسميين. كما تعمل كذلك كوسيط لنقل توجهات الحكومة وسياساتها إلى المواطنين. (فاطيمة، 2015، ص 49).

3- لأحزاب المعارضة تؤدي دوراً رقابياً دائماً ومتربطاً على توجهات وأداء السلطة التنفيذية، حيث تركز على كشف الأخطاء أينما وجدت. وكنتيجة لذلك، يمثل الحزب المعارض عاملاً مؤثراً في تشكيل السياسات العامة والضغط لتحقيق تعديلات وفقاً للأخطاء التي تظهر أثناء تنفيذ السياسات وتستوجب التصحيح.

4- تمثل الأحزاب السياسية أيضاً وسيلة لاختيار النخبة التي تتولى المناصب السياسية المهمة وتعتبر مركز الدائرة في عملية صياغة وتطبيق سياسات الحزب الحاكم. ومن هنا، يُعد أسلوبها في تجنيد الكوادر واختيارها وتدريبها وتأهيلها عاملاً ذا تأثير مباشر على فعالية السياسات العامة التي تطبقها.

5- الأحزاب السياسية تستخدم بشكل عام وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة من صحف وإذاعة وتلفزيون للتأثير في الرأي العام وكسب دعمه لتوجهاتها. وبالتالي، فإن تأثير الأحزاب السياسية على السياسات العامة لا يرتبط فقط بحجمها أو درجة

تمثيلها في البرلمان، بل يتعدى ذلك ليشمل قدرتها على توظيف وسائل الإعلام لتشكيل وعي الجمهور بما يتوافق مع سياساتها. (الهام، 2019، 312/311).

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في الجزائر

تواجه الأحزاب السياسية في الجزائر العديد من التحديات التي أدت إلى إضعاف دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة، ولعل أبرز هذة التحديات هي:

1- ضعف البرامج الحزبية و عدم وضوحها : فهي غير واضحة وغير قادرة على إخراج البلاد من الأزمات المجتمعية والسياسية (بداع ، 2019، ص51). حيث تبدو وكأنها مجرد شعارات فارغة. أغلب المنتمين للأحزاب لا يجذبهم البرامج الحزبية بقدر ما يجذبهم الولاء لشخصية مؤثرة معينة. هذه الأحزاب لا تعبر عن قضايا المواطن ولا تتواصل معه إلا خلال موسم الانتخابات، مما يجعلها مصنفة كأحزاب سياسية قائمة على المصالح الشخصية وقيادات لم تجد موطئ قدم داخل كيانات حزبية أخرى. (فضليه ، 2020، ص82).

البرامج الحزبية في الجزائر تعاني من غياب الوضوح لعدة عوامل، منها افتقارها إلى رؤية محددة للتعامل مع الأزمات السياسية والأمنية، وعجزها عن وضع حلول ناجعة لبرامج التنمية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر هذه البرامج إلى استراتيجية واضحة لمواجهة التحديات الاجتماعية. ونتيجة لذلك، شهد الحماس للعمل الحزبي تقلصاً ملحوظاً بين المواطنين، مما أثر أيضاً على الروح النضالية بشكل عام. (مقورة 2020، ص 98/99).

2- ضعف التأطير و المشاركة السياسية: تعاني الأحزاب السياسية الجزائرية من ضعف في التأطير والمشاركة السياسية نتيجة لضعف قاعدتها الجماهيرية ومحدودية تفاعلها وتأثيرها في النسيج الأساسي للمجتمع (بداع، 2019، ص51). هذا الواقع يتجلى بوضوح في عزوف الجماهير عن الانخراط أو دعم هذه الأحزاب، مما يؤدي إلى ابتعادها عن وظيفتها الرئيسية التي تتمثل في السعي إلى السلطة لتحقيق برامجها. بدلاً من ذلك، أصبحت هذه الأحزاب مجرد وسيط بين المجتمع المدني والسلطة، وحولت أداة المساءلة البرلمانية إلى مجرد مجال لعرض الشكاوى. علاوة على ذلك، فإن العديد من هذه الأحزاب أضحى تُعتبر امتداداً للإدارة الحكومية وجزءاً من السلطة، مما أدى إلى تآكل مصداقيتها أمام الناخبين والمتعاطفين معها. هذا الوضع أثر بشكل كبير على قدرتها على تلبية أو الاستجابة لمطالب المواطنين وطموحاتهم (فضليه، 2020، ص82).

3- احتكار الساحة الحزبية: تسيطر الأحزاب السياسية الكبرى على المشهد الحزبي بشكل واضح، حيث أصبحت أكثر ارتباطاً بالمؤسسات الحكومية والسياسية، خاصة فيما يتعلق بتمويلها وتعيين قياداتها في المناصب الحكومية. وقد امتد تأثير هذه الظاهرة ليشمل الأحزاب الجديدة أيضاً، مما أثر سلباً على دور المجتمع. كما ساهم الانتشار السريع لهذه الأحزاب في بناء قواعدها الانتخابية على مستوى الدوائر الانتخابية في جميع أنحاء البلاد. يحدث ذلك نتيجة التسهيلات الإدارية التي تُمنح لتشكيل القوائم الانتخابية الحزبية وإقرار القوائم الحرة. (بداع ، 2020، ص52).

4 -تحديات مالية: تعاني الأحزاب السياسية من تحديات مالية كبيرة تؤثر على تمويل نشاطاتها، مع التزامها بالقوانين التي تفرض الاعتماد على مصادرها الذاتية. (ابداع ، 2020، ص 51).

الخاتمة

تعد السياسة العامة بمختلف تعريفاتها وتعدد خصائصها ومراحل صياغتها عملية معقدة تتطلب الكثير من التدقيق والمعالجة، وذلك نتيجة للتطور الفكري الذي شهدته مفاهيمها. ومن بين أبرز العناصر التي تؤثر في مسار صياغة السياسة العامة تأتي الفواعل غير الرسمية في مقدمتها، حيث أظهرت الدراسات أن الأحزاب السياسية تؤدي دوراً غير مباشر ولكنه عميق في هذا المجال بالجزائر. ومع ذلك، يظهر الواقع السياسي في الجزائر تبايناً واضحاً بين الدور المتوقع للأحزاب ومستوى فعاليتها الفعلي. يعود ذلك إلى مجموعة من التحديات المعقدة المرتبطة بالبيئة السياسية، الاجتماعية، والقانونية، والتي تؤثر بشكل كبير على قدرة الأحزاب في تنظيم أنشطتها. هذه التحديات تحدّ من تأثيرها على عملية صنع القرارات والسياسات العامة.

النتائج والتوصيات

النتائج:

- 1- تصاغ السياسة العامة ليس فقط عبر الفواعل الرسمية مثل البرلمان والحكومة، لكنها تتأثر أيضاً بالفواعل غير الرسمية، التي تلعب أدواراً مباشرة أو غير مباشرة في التأثير على صنع السياسة العامة .
- 2- تعد الفواعل غير الرسمية، وعلى رأسها الأحزاب السياسية، من العناصر الأساسية التي تسهم في توجيه السياسة العامة. ومع ذلك يبقى الدور محدود بمدى تأثير وطبيعة النظام السياسي الذي غالباً ما يقيد استقلالية هذه الفواعل.

3- تمثل الأحزاب السياسية في الجزائر إحدى الوسائل الرئيسية للمشاركة السياسية للمواطنين، حيث تتيح لهم التعبير عن اهتماماتهم والمساهمة في القضايا العامة. كما تسهم هذه الأحزاب في تعبئة الجماهير الضغوط على صانعي السياسات العامة لتحقيق مطالب الشعب وتطلعاته.

4- تواجه الأحزاب السياسية في الجزائر حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب مجموعة من التحديات التي تؤثر بشكل ملحوظ على قدرتها ونشاطها تشمل هذه التحديات ضعف برامجها، وسيطرة الأحزاب الكبرى على المشهد السياسي، مما أدى إلى تساؤل القاعدة الشعبية لبعض الأحزاب، إلى جانب غياب آليات تداول السلطة بطريقة سلمية .

التوصيات:

على الأحزاب السياسية في الجزائر أن تضطلع بدور أكثر فاعلية في بناء مستقبل سياسي مستقر، وذلك عبر الالتزام بمبادئ الديمقراطية والعمل على تجديد أدائها بما يتوافق مع تطلعات الشعب الجزائري. كما ينبغي عليها تبني استراتيجيات مدروسة وواضحة تهدف إلى مواجهة التحديات القائمة من خلال تقديم برامج تنموية تحسن الواقع المعيشي للمواطنين وتعكس طموحاتهم وآمالهم.

المراجع

- 1 - حشايشي، كنزة. (2014-2015). دور الفواعل اللادولالية في صنع السياسة العامة. مذكرة ماجستير. جامعة العربي بن مهيدي. ام البواقي .
- 2 - السائح، النعمي . مفهوم صنع السياسة العامة و مراحلها .جامعة طرابلس .كلية الفنون و الاعلام.
- 3 - حسين ،مها يحي .(2018). تحليل السياسات العامة (التطور و المنهجية). مجلة كلية التجارة للبحوث العمية .المجلد الخامس و الخمسون . العدد الأول . يناير 2018.
- 4 - سليمان، اعراج . (2010-2011). دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر ما بين 2010-2000 . مذكرة ماجستير . جامعة الجزائر .
- 5 - الخزرجي، تامر كامل. النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة.
- 6 - سلمه، بوريح. (2018-2019). مكانة المؤسسات الاستشارية و البحثية في صنع السياسات العامة في الجزائر. جامعة الجزائر.
- 7 - فضيله، ميسوم. (2019-2020) . السياسات العامة و اشكاليات التقييم في بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر . مذكرة ماجستير . جامعة الجلفة.
- 8 - زغرات، مهدي . (2013-2014) . دور الفواعل الغير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر . جامعة محمد خيضر . بسكرة .
- 9 - طيلب ، أحمد . (2006-2007) . دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلة الوطني الانتقالي و الاجتماعي . مذكرة ماجستير. جامعة بن يوسف بن خده .
- 10 -السطي الفيتوري صالح و الدراسي، حمزة امساعد. (2022). دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة (مؤسسات المجتمع المدني نموذجا) مجلة الدراسات الاقتصادية .جامعة سرت . المجلد الخامس اكتوبر 2022. العدد 4 .
- 11 -شيباني، سلمه.(2014-2015). دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية . مذكرة ماجستير . جامعة العربي بن مهيدي _ ام البواقي.
- 12 - صبراني ، مالك و مرمي، مصطفى. (2019) . الجماعات الضاغطة و تأثيرها على التحول السياسي في الجزائر 2019 مذكرة ماجستير ن جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر 2019.
- 13 - دحماني ، محمد و لحضاري ن عبد الجليل . (2018-2019) . الجماعات الضاغطة و دورها في صنع السياسة العامة في الجزائر 1999-2018. مذكرة ماجستير . جامعة أحمد دراية أدرار . 2018-2018.
- 14 - الموحد ، علاء 2019 . التعليم الجامعي و السياسة العامة في سورية .مذكرة ماجستير . جامعة دمشق
- 15- الحسين ، أحمد مصطفى . 2002.مدخل إلى تحليل السياسات العامة . المركز العلمي للدراسات السياسية.
- 16- زبيري عبدالله 2021. أشكال و أساليب الجماعات الضاغطة ...رجال الأعمال و الحياة السياسية و
- 17 -الباتع،أسد الدين فريد محمد .2020. دور جماعات الضغوط في رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة (ايباك) . مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية . المجلد 3. العدد 4. 2020.

- 18- سمية نوري. 2013. (الأحزاب السياسية و تأثيرها في رسم السياسة العامة في الجزائر 2007-2012) مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 19 - الهام زاير 2019.. (دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر). المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية . المجلد 3. العدد2. سبتمبر 2019.
- 20 - مقورة ، مفيدة وبوريش ، رياض . 2020. (دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1997-2017) دراسة في الاقتصاد التشريعي .مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية .المجلد 7. العدد 1.
- 21 -بداع، بوجمعة .2019.(دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر) .مذكرة ماجستير .جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- 22 - فريطاس ، مبارك .2022. (دور الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري) اطروحة دكتوراة .جامعة العربي التبسي -تبسة.
- 23 -فاطيمة ، نجاي .2015(دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة دراسة حالة الجزائر -مصر) .دراسة ماجستير .جامعة مولاي الطاهر سعيدة.
- 24 -حاج بشير، جبدور .2018(مأزق الاسلام السياسي في الجزائر)دراسة تحليلية عن تراجع الأداء السياسي للأحزاب ذات التوجه الإسلامي .دفاثر السياسة و القانون ،العدد 19، جوان 2018.
- 25- سمير ،سلامة و سالم ،دحمان.2020.صناعة الرأي العام و أثرها على سياسات الدول .دراسة حالة الحراك في الوطن العربي .مذكرة ماجستير .جامعة زان عاشور ، الجلفة.
- 26- الأمين ،زنوجي محمد و ابتسام ، رايس علي .2022..الرأي العام الافتراضي و السياسات العامة بالجزائر .جامعة وهران المجلة الدولية بالاتصال الجماعي . المجلد 90العدد 2.
- 27- ملامح ، السعيد و بن جدي بايه .الرأي العام و السياسة العامة قراءة في طبيعة العلاقة و آليات تأثير الرأي العام في السياسة العامة .مجلة البحوث السياسية و الادارية .العدد12.
- 28- بو لعناصر ، الزبير و حاروش ، نور الدين . 2022.السلطة و النخبة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية 1962-2019 دراسة حالات حزب جبهة التحرير الوطني ،حزب جبهة القوى الاشتراكية ،حركة مجمع السلم .جامعة الجزائر . المجلة الجزائرية للابحاث و الدراسات .المجلد 5.العدد 1.
- 29-زهرة ، ولدمحمد و نيورتيب ، نعيمة .دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة للجزائر ما بين 1992-2005. مذكرة ماجستير .

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of SAJH and/or the editor(s). SAJH and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.